A E

الأمم المتحدة

UN LIBRARY
AUG 29 1989
UN/SA COLLECTION

Distr.
GENERAL

A/44/339/Add.1
E/1989/119/Add.1
10 August 1989
ARABIC
ORIGINAL : ARABIC/CHINESE/ENGLISH/
FRENCH/RUSSIAN/SPANISH

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والاربعون
البند ٨٣ (و) من جدول الاعمال المؤقت*

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٩
البند ٧ (و) من جدول الاعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : البيئة

التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية القابلة للإدامة والسليمة بيئيا

إضافة

تقرير مقدم من مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية

* A/44/150 .

التنمية القابلة للإدامة

مساهمة مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية

١ - عملا بالاحكام ذات الصلة من قراري الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ ، أدرج بند معنون "مساهمة الاونكتاد ، في نطاق ولايته ، في التنمية القابلة للإدامة وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٧/٤٢ ، وفي متابعة قرار الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٩/١٩٨٨" في جدول أعمال الجزء الثاني من الدورة الخامسة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية .

٢ - وكان معروضا على المجلس ، لنظره في هذا البند ، مذكرة تشتمل على بيان موجز للأعمال التي سبق أن اضطلع به الاونكتاد في الميادين المتصلة بالبيئة ، جنبا إلى جنب مع موجز للأنشطة المقترحة في المستقبل . ويرد رفق هذا محتوى المذكرة (المرفق الاول) .

٣ - واتخذ المجلس ، في جلسته ٧٥١ المعقودة في ٢٢ آذار/مارس ١٩٨٩ ، المقرر التالي :

المقرر ٣٧٠ (د - ٣٥)

"مساهمة الاونكتاد ، في نطاق ولايته ، في التنمية القابلة للادامة وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٧/٤٢ ، وفي متابعة قرار الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٩/١٩٨٨

مشروع مقرر مقدم من الرئيس

إن مجلس التجارة والتنمية ،

١ - يقرر أن يحيل إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين ، من خلال المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، استجابة للفقرة ١٨ من قرار

الجمعية العامة ١٨٧/٤٣ ، الاستنتاجات المتفق عليها المرفق مشفوعة بالفرع ذي الصلة من تقريره عن الجزء التالي من دورته الخامسة والثلاثين ؛

٢ - يطلب إلى الأمين العام للأونكتاد أن ينقلها أيضا إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، لعرضها على مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي في دورته العادية المقبلة ؛

الجلسة ٧٥١
٢٢ آذار/مارس ١٩٨٩

مرفق

مشروع استنتاجات متفق عليها

١ - يطلب إلى الأمين العام للأونكتاد أن يعد ، للجزء الأول من الدورة السابعة والثلاثين لمجلس التجارة والتنمية ، تحليلا عن التقابل بين التنمية القابلة للإدامة والخطوط الرئيسية لإنشطة الأونكتاد في حدود ولايته ؛

٢ - يتفق على أن ينظر ، في ضوء التحليل المشار إليه أعلاه ، فيما يتطلبه الأمر من أعمال للمتابعة من جانب المجلس بشأن الأحكام ذات الصلة في قراري الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٩/١٩٨٨ ؛

٣ - يطلب أيضا إلى الأمين العام للأونكتاد أن يولي ، في أعماله التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا في عام ١٩٩٠ ، اهتماما مناسبا للتنمية القابلة للإدامة ؛

٤ - يطلب كذلك إلى الأمين العام للأونكتاد أن يضع ، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي وسائر الوكالات ذات الصلة ، مقترحات للمساعدة التقنية تقوم بتمويلها الجهات المانحة ، ويدعوها إلى تقديم تمويل إضافي لهذا الغرض ؛

٥ - يشدد على أنه ينبغي تنفيذ كافة الانشطة المشار إليها أعلاه في إطار ولايات وبرامج المنظمة وهيئاتها الفرعية ، وعلى التمسك بالاتجاه العام والاولويات التي وضعتها الهيئات الحكومية الدولية في الأونكتاد ."

* * * * *

وعملا بالفقرة ١ من المقرر الوارد أعلاه ، يرد رفق هذا أيضا الجزء ذو الصلة من تقرير المجلس عن الجزء الثاني من دورته الخامسة والثلاثين (المرفق الثاني) .

المرفق الاول

البيئة والتنمية : مساهمة الاونكتاد في متابعة قراري الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢

مذكرة من أمانة الاونكتاد

١ - اتخذت الجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين قرارين بشأن البيئة والتنمية ، يطلب كلاهما استجابة نشطة من هيئات ومنظمات وبرامج الامم المتحدة بما فيها الاونكتاد . ويعرض القرار ١٨٦/٤٢ "المنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها" ، ويعبر القرار ١٨٧/٤٢ عن استجابة الجمعية العامة لتقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية بشأن "مستقبلنا المشترك" . وقد ركز التقرير والمنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها تركيزا أفضل على الاهتمامات البيئية وأضفيا قوة جديدة عليها .

٢ - وقد أدى اتخاذ القرارين ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ المعنيين بهذه الوثائق الرئيسية إلى تركيز الاهتمام على التنمية القابلة للإدامة باعتبارها مطمحا للمجتمع الدولي ولقد كان الاونكتاد السابع بشيرا بهذين القرارين للجمعية العامة . إذ تذكر الفقرة ٢١ من الوثيقة الختامية ما يلي :

"كما أصبحت الروابط الوثيقة بين الاقتصاد والبيئة الطبيعية واضحة ، فتدهور هذه البيئة المرتبط باستمرار الفقر تزيد من سوئه الضغوط المالية على البلدان النامية ، التي أفضت إلى الافراط في استغلال الموارد الطبيعية وتخفيض البرامج البيئية . ولكن هناك ادراكا متزايدا لاستحالة وقف هذا التدهور وعكس اتجاهه ما لم يحدث نمو متواصل بيئيا وتدمج العوامل البيئية في برامج التنمية" .

٣ - وهكذا ، "وفي ضوء الاعتبارات المبينة أعلاه ، توصل المؤتمر إلى تفاهم عام حول حاجة كافة البلدان إلى تنفيذ تدابير سياسية وطنية ودولية لتحسين البيئة من أجل التنمية المتسارعة والقابلة للإدامة"[(١)] .

٤ - ويستند كل من "مستقبلنا المشترك"[(٢)] و "المنظور البيئي"[(٣)] إلى مفهوم التنمية القابلة للإدامة ، ويذكر قرار الجمعية العامة ١٨٧/٤٢ أنه من الحتمي توفير أسباب التنمية القابلة للإدامة[(٤)] . ويعرف "مستقبلنا المشترك" هذا الامر كما يلي :

"التنمية القابلة للإدامة هي التي تفي باحتياجات الحاضر دون الاخلال بقدرة الاجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها - وهي تشمل مفهومين أساسيين :

- مفهوم "الاحتياجات" ، خاصة الاحتياجات الاساسية للفقراء في العالم الذي ينبغي ايلاؤه أولوية عليا ؛

- مفهوم القيود التي يفرضها وضع التنظيم التكنولوجي والاجتماعي على قدرة البيئة على الوفاء باحتياجات الحاضر والمستقبل"(٥) .

٥ - ويرد في "مستقبلنا المشترك" أيضا ما يلي : "يتوقف الوفاء بالاحتياجات الاساسية جزئيا على استيفاء طاقة النمو بالكامل ، بينما تتطلب التنمية القابلة للإدامة بوضوح نموا اقتصاديا في أماكن لم يتم الوفاء بمثل هذه الاحتياجات فيها . وفي أماكن أخرى قد تتسق التنمية المتواصلة مع النمو الاقتصادي ، شريطة أن يعكس مضمون النمو المبادئ الواسعة للاستدامة وعدم استغلال الآخرين"(٦) .

٦ - ومن الفضائل العظيمة لنهج التنمية القابلة للإدامة أنه يضع الادارة البيئية السليمة تماما في إطار النمو والتنمية الواضحة المعالم . والواقع أنه يشدد على تفشي الفقر على نطاق واسع كثيرا ما يكون السبب الجذري للتردي البيئي ، وأن القضاء على الفقر أمر أساسي لإجراء تحسن بيئي متواصل(٧) . وعن طريق تصميم استراتيجيات للنمو الاقتصادي تلبي احتياجات الفقراء يمكن تحديدا وعلى أفضل وجه قلب اتجاه التردي البيئي الذي يتسبب فيه الفقر إلى حد بعيد . وبعبارة أخرى ينبغي عدم استغلال حماية البيئة كذريعة لوضع مزيد من العقبات في طريق البلدان النامية التي تسعى جاهدة إلى تحسين ظروف حياة شعوبها . فالانظمة البيئية قد تشكل عقبات أمام التجارة . ويحتاج التبرير البيئي لهذه التدابير في بعض الحالات إلى مراقبة دقيقة لضمان اتصال هذه التدابير بخطر فعلي . ومن الاساسي إلى حد بعيد أن يعرض علماء البيئة في البلدان المتقدمة النمو اهتمامه المحلي على البلدان النامية ، مثل رغبتهم في الحفاظ على جمال الطبيعة . فقد تكون النتيجة هي حرمان أفقر وأضعف قطاعات المجتمع المعني من أسباب الرزق . وهذه المشكلة توضحها الحالات التي أعربت فيها المجتمعات المحلية عن معارضتها لتحويل الارض التي اعتادوا على العيش عليها إلى متنزهات وطنية . فالاعتبارات البيئية ينبغي ألا تكون مصدر مشروطية جديدة قد تؤدي ، بتفاقم الفقر ، إلى تردي البيئة .

٧ - واستجابة لقرار المؤتمر ٤٧ (د - ٣) بوجه خاص ، قدم الاونكتاد مساهمات هامة في عمل الامم المتحدة بشأن الصلة بين البيئة والتنمية . وقد استكشفت هذه المساهمات القضايا الواردة في النظرية الاقتصادية التي يثيرها ادراج الاعتبارات البيئية في التقييم الاجتماعي وتسعير الموارد الطبيعية ، وتصميم تقنيات التقييم المطلوبة نتيجة ذلك ، والعملية الفعلية لتشكيل أسعار الموارد الطبيعية مع الاهتمام بصفة خاصة بالوسائل التي تنعكس فيها اعتبارات البيئة على الاسعار الفعلية أو سياسات الاستخلاص ، وأثر القضايا البيئية على استراتيجيات التجارة الخارجية للبلدان النامية . وقد ثبت أن هذا العمل يشتمل على بذور التنمية في هذا المجال ، وقد صدر في عام ١٩٨٢[٨] تقرير نهائي يوجز نتائج هذه السلسلة من مشاريع البحوث .

٨ - ومنذ ذلك الحين حدت قيود الموارد من العمل المعني بالبيئة والتنمية في الاونكتاد . ومع ذلك ظلت الاعتبارات البيئية ماثلة ، صراحة وضمنا ، في أعماله البحثية وفي تقاريره ووثائقه . وتأخذ أعمال الامانة بشأن التكنولوجيا الجوانب البيئية في الاعتبار المناسب[٩] . كما يمكن الاشارة إلى العمل المعني بإدارة المخاطر .

٩ - ويدعو برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا[١٠] إلى اتخاذ إجراء بشأن عدد من قضايا البيئة . وقد أشارت أمانة الاونكتاد ، كجزء من مسؤوليتها عن الرصد العالمي لتنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير ، بصفة منتظمة إلى قضايا البيئة في تقاريرها السنوية عن أقل البلدان نموا . وقد نوقشت القضايا البيئية التي تؤثر على البلدان النامية الجزرية بصفة خاصة في التقرير الذي أعده البرنامج الخاص لاجتماع فريق الخبراء المعني بالبلدان النامية الجزرية الذي عقد في مالطة في ٢٤ و ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٨ (UNCTAD/LDC/Misc.17) . واستجابة لقرار المؤتمر ١٥١ (د - ٦) أعدت أمانة الاونكتاد تقريرا معنونا "أثر الجفاف على قطاع التجارة الخارجية للبلدان الاعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول والمعنية بمكافحة الجفاف في منطقة السهل"[١١] ، وسبعة من بين تسعة منها تعتبر من أقل البلدان نموا . وبالمثل ، واستجابة لمقرر المجلس ٣٣٨ (د - ٣٣) أعدت الامانة تقريرا معنونا "الجفاف والتجارة الخارجية للبلدان الاعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالجفاف والتنمية"[١٢] ، وخمسة من بين ستة منها تعتبر من أقل البلدان نموا . كما شكل هذا التقرير الاخير اسهاما في تنفيذ قراري الجمعية العامة ١٨٨/٤٣ و ١٨٩/٤٣ ("البلدان المنكوبة بالتصحر والجفاف في افريقيا" و "خطة العمل لمكافحة التصحر") .

١٠ - وقد دعت الجمعية العامة المؤسسات الدولية إلى إدماج أهداف التنمية القابلة للإدامة في سياساتها وميزانياتها واستراتيجياتها في التوظيف(١٣) . ويبين ما سبق ، فيما يتعلق بالأونكتاد ، أن هذا الأمر لم يكن مجرد مسألة وضع برامج منفصلة بشأن القضايا البيئية ، اذ ينطوي على استيعاب أهداف التنمية القابلة للإدامة في مواقفه الاساسية تجاه التنمية . وتعتزم أمانة الأونكتاد في المستقبل أيضا عدم عزل هذه القضايا بل تعزيز العمل بشأن التنمية القابلة للإدامة حيثما كان ذلك مناسبا داخل الانشطة الاساسية للأمانة . ويشارك ممثل من الأونكتاد في اجتماعات المسؤولين المخصصين للمسائل البيئية التي يعقدها برنامج الامم المتحدة للبيئة ، فضلا عن مجموعة من الافرقة المشتركة بين الوكالات والمعنية بقضايا البيئة .

١١ - وإلى جانب هذا التوجه العام ، يدعو قرار الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ إلى العمل بشأن بعض القضايا المحددة داخل ولاية الأونكتاد . وفضلا عن ذلك فإن الفقرة ١٦-١٦ '١' من باب الأونكتاد في الخطة المتوسطة الأجل للأمم المتحدة للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ بصورتها المنقحة عام ١٩٨٨ تذكر كهدف حكومي دولي للبرنامج الفرعي المعني بأوجه الترابط فيما بين التجارة والتنمية والنقد والتمويل والمساهمة في تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية "استعراض مساهمة الأونكتاد ، في نطاق ولايته ، في التنمية القابلة للإدامة وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٧/٤٢" .

١٢ - ويشير قرار الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ بصفة خاصة إلى الآثار البيئية للأسعار المنصفة للسلع الاساسية ويؤكد على أهمية الإدارة البيئية السليمة حيثما ترد التجارة في السلع الاساسية(١٤) . كما يشير القرار إلى أن عبء الديون بما يمثله من ضغوط على سرعة تحصيل العملات الاجنبية وعلى الاشكال المحددة للتكيف التي تفرض على الاقتصادات الوطنية للبلدان المدينة ، يعرض التنمية القابلة للإدامة للخطر(١٥) . ويدعو المنظور البيئي أيضا الأونكتاد إلى ايلاء اهتمام خاص للتدابير غير التعريفية التي تفضي إلى الاستجابة للاعتبارات البيئية بغية تجنب خطر استغلال هذه التدابير في أغراض حمائية .

١٣ - وفي السياق المذكور في الفقرات أعلاه ، يعتزم الأونكتاد الاضطلاع بأنشطة في الميادين التالية بصفة خاصة الموارد المتاحة من الميزانية العادية وبدعم مالي من خارج الميزانية حسب الاقتضاء .

السلع الاساسية

١٤ - يرد في قرار الجمعية العامة ١٨٦/٤٣ ما يلي :

"٦٨ - (أ) ... ينبغي أن يقوم تصحيح معدلات التبادل التجاري المتدهورة وتثبيت الاسعار الدولية للسلع الاساسية عند مستويات منصفة عن طريق عقد اتفاقات دولية للسلع الاساسية (مثل البرنامج المتكامل للسلع الاساسية) ، إلى جانب ممارسات الادارة البيئية السليمة في البلدان المنتجة ، بدور هام في هذا الصدد" .

١٥ - وتعترف هذه الفقرة بوجود صلة بين الإجراء الدولي لتحقيق أسعار ثابتة ومنصفة للسلع الاساسية وبين الممارسات المناسبة للادارة البيئية الوطنية في البلدان المنتجة . وثمة حاجة إلى قراءة الفقرة السابقة مقترنة بالفقرات ٦٣ و ٣٥ (ب) و (ث) التي تثير قضايا أخرى تندرج في اختصاص الأونكتاد .

"٦٣ - وقد أثر الانخفاض الطويل الأجل في أسعار السلع الاساسية ، المقترن بانعدام الانصاف والاستقرار ، تأثيرا معاكسا على الادارة البيئية للموارد الطبيعية . كما أن هذه الاسعار لم تعكس بصورة تامة التكاليف البيئية لاستنفاد قاعدة الموارد . إذ تعاني الاراضي الجيدة النوعية وموارد الاسماك وغيرها من الموارد الطبيعية من الاستغلال الجائر ، كما أن هناك زحفا على الغابات المدارية من أجل الحصول على دخل اضافي . وقد أدت الاستعاضة بمحاصيل التصدير عن محاصيل الاعالة إلى إزاحة صغار الفلاحين والرعاة من الاراضي الجيدة النوعية ، كما أدت إلى ضغوط مفرطة على الاراضي الحدية والموارد الطبيعية .

"٣٥ - (هـ) وينبغي أن تتحقق الحكومات من التأثيرات البيئية المباشرة وغير المباشرة للانماط البديلة للمحاصيل والحراجة واستخدام الارض . وينبغي أن تستند السياسات ... التجارية إلى هذه التقييمات البيئية .

"٣٥ - (ث) وينبغي عقد اتفاقات دولية فيما يتعلق بسياسات الاسعار الزراعية بغية الإقلال إلى أدنى حد من الفاقد وسوء الإدارة للاغذية والموارد الطبيعية في الزراعة . وينبغي أن تهدف هذه الاتفاقات إلى إحداث تقسيم دولي للعمل في مجال الزراعة وفقا للقدرات طويلة الأجل للبلدان العاملة في الانتاج الزراعي" .

١٦ - ومع أخذ الفقرات السابقة من قرار الجمعية العامة ١٨٦/٤٣ في الاعتبار يبدو من المستصوب أن يقوم الأونكتاد بتحديد الاعتبارات البيئية الدقيقة المرتبطة بالتجارة في السلع الأساسية ، بما في ذلك آثار استغلال الموارد واستنفادها ودراسة القضايا المفاهيمية الواردة التي تعكسها في أسعار السلع الأساسية أو دمجها بخلاف ذلك في متغيرات السياسة العامة من أجل اقتراح وسائل التصدي لها من خلال التعاون الدولي المحسن ، بما في ذلك الأحكام المناسبة في الاتفاقات أو الترتيبات السلعية الدولية .

١٧ - وفي هذا السياق ينبغي إعطاء الأولوية في النظر إلى الأخشاب الاستوائية . ويمكن تحديد القضايا المفاهيمية بسهولة نسبيا فيما يتصل بالاخشاب بدورتها العمرية الطويلة ؛ بل إن أجزاء هامة من النظرية الاقتصادية بنيت في الماضي على دراسة الاخشاب . فالعوامل الخارجية ومن يتحمل تكاليفها ، أي باختصار تضارب المصلحة ، موثقة توثيقا جيدا فيما يتعلق بالاخشاب الاستوائية . وهذه القضايا ليست موضع اهتمام محلي فحسب (سكان الغابات أمام مستأصلي الغابات) بل هي أيضا موضع اهتمام وطني (تؤثر الأولوية الممنوحة للايرادات من العملات الأجنبية في السياسة الاقتصادية الوطنية على دور ازالة الاحراج واقليمي (تؤدي ازالة الاحراج في أعلى المجرى إلى فيضانات وغمر بالغرين في أسفله) وعالمي (بالنظر إلى دور الغابات الاستوائية في المناخ العالمي واسهام احراق الغابات في زيادة "أثر الدفيئة") . والاتفاق الدولي للاخشاب الاستوائية الذي تم التفاوض عليه تحت رعاية الأونكتاد يأخذ في الاعتبار الصريح الآثار البيئية الناجمة عن استغلال الأخشاب الاستوائية .

١٨ - ويمكن للأونكتاد اجراء تحليل لما يمكن فرضه من رسوم جمركية على الواردات/ الصادرات من الأخشاب الاستوائية لتوفير التمويل من أجل التنفيذ الفعال للبرامج البيئية في ضوء الولاية القائمة للمنظمة الدولية للأخشاب الاستوائية ، لمعالجة الجوانب والاقتراحات البيئية المقدمة حاليا في إطار تنفيذ الاتفاق الدولي للأخشاب الاستوائية وإعادة التفاوض بشأنه في نهاية المطاف تحت رعاية الأونكتاد ، وازدياد قلق المجتمع الدولي بشأن الآثار البيئية لتضاؤل حجم الغابات المطيرة الاستوائية .

المسائل التجارية المتصلة بالبيئة

١٩ - إن المعايير واللوائح البيئية المنظمة للواردات قد تشكل أحيانا حواجز غير تعريفية أمام التجارة . ويذكر "المنظور البيئي" في هذا الصدد ما يلي :

"٦٨(ب) ينبغي عدم استخدام اللوائح والمعايير المتصلة بالبيئة لاغراض حمائية ... وينبغي للاونكتاد أن يتيح المعلومات عن هذه اللوائح والمعايير حسبما تنطبق على السلع الاساسية والمنتجات المصنعة" .

ان مدى اعاقة التدابير التجارية المتصلة بالبيئة للصادرات ، وخاصة للبلدان النامية ، من فرص الوصول إلى الاسواق والاجراء الذي يمكن أن تتخذه البلدان المتضررة لتعويض الآثار السلبية لهذه التدابير على التجارة ، يمكن أن يكون موضع دراسة تجريبها الامانة . ومن شأن هذه الدراسة أن تشتمل على فحص السياسات والتشريعات واللوائح المتصلة بالبيئة في الاسواق الاساسية لصادرات البلدان النامية حتى يمكن تعيين منتجات وقطاعات محددة تطبق عليها التدابير المناسبة . وفي هذا الصدد وفر نظام معلومات تدابير الرقابة التجارية رموزا منفصلة لإدخال التدابير المناسبة على مستوى كل منتج في قائمة النظام للتدابير غير التعريفية . ورغم أن هذه التدابير في معظم الحالات يمكن أن تؤخذ على أساس اعتبارات الحماية البيئية المشروعة ، فإن الدراسة الدقيقة للوائح ، فضلا عن البارامترات الاخرى المتصلة بحالة المنتج (مثل التجارة والانتاج والاستهلاك) قد توفر بعض الفهم للآثار الكابحة لهذه التدابير على التجارة . إن تجميع المعلومات عن اللوائح التجارية المتصلة بالبيئة وتصنيفها منهجيا من شأنهما أن يرصدا الاجراءات المتخذة في هذا الميدان ، بما في ذلك إدخال أو إلغاء التدابير أو التغييرات في تطبيقها .

البيئة والكوارث في أقل البلدان نموا

٣٠ - تحتوى تقارير الاونكتاد السنوية عن أقل البلدان نموا عادة على فرع مقتضب يعني بالتطورات الاخيرة في هذه البلدان والسياسات التي تتبعها فيما يتعلق بالبيئة والكوارث الطبيعية ومن المرجح أن تتجلى كثيرا في الاعمال التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا والمقرر عقده عام ١٩٩٠ وفي المؤتمر ذاته مسالة تدهور البيئة في أقل البلدان نموا والتدابير العلاجية والوقائية في هذا الصدد .

٣١ - وقد اتخذ مجلس التجارة والتنمية في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، المقرر ٣٦٢ (د - ٣٥) المتعلق بآثار الفيضانات والاعاصير على تنمية ونمو البلدان النامية . وقد طلب المقرر إلى أمانة الاونكتاد جملة أمور منها أن تعمد ، عند الطلب وفي مجالات اختصاصها ، إلى فحص ودراسة تاثير الفيضانات والاعاصير على النمو والتنمية في البلدان المتاثرة ، ولا سيما أقلها نموا ، وتعيين متطلبات استئناف وصيانة النمو والتنمية المتواصلين فيها . وسيضطلع الاونكتاد بأعمال في هذا الصدد بالتنسيق مع

منظمات أخرى مختصة ، بما في ذلك مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث .

٣٢ - وفضلا عن ذلك ، يمكن للاونكتاد أن يسهم أيضا في جمع المعلومات ووضع تدابير السياسة المناسبة والقادرة على الحد من مدى الاضرار الناتجة عن كوارث طبيعية يتعذر تجنبها .

الحواشي

(١) الوثيقة الختامية للاونكتاد السابع ، الفقرة ٣٠ .

(٢) A/42/427 ، المرفق .

(٣) قرار الجمعية العامة ١٨٦/٤٣ ، المرفق .

(٤) الفقرة ٣ .

(٥) مستقبلنا المشترك ، ٣ - ١ .

(٦) مستقبلنا المشترك ، ٣ - ٦ .

(٧) المنظور البيئي ، ٣ (ج) .

(٨) الموارد والبيئة والتجارة الخارجية ، UNCTAD/LDC/43 .

(٩) انظر على سبيل المثال : "قضايا التكنولوجيا في قطاع الطاقة بالبلدان النامية : أداء قطاع الطاقة في البلدان النامية" (UNCTAD/TT/97 ، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧) .

(١٠) اعتمده مؤتمر الامم المتحدة المعني باقل البلدان نموا في باريس ، أيلول/سبتمبر ١٩٨١ .

الحواشي (تابع)

(١١) TD/B/1082 ، ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ .

(١٢) TD/B/1180 ، ٨ تموز/يوليه ١٩٨٨ .

(١٣) المنظور البيئي ، الفقرة ١١٣ .

(١٤) المنظور البيئي ، الفقرات ٢٥ (هـ) و ٦٣ و ٦٨ (أ) و (ز) .

(١٥) المنظور البيئي ، الفقرة ٦٥ .

المرفق الثاني

مقتطف من تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الثاني من دورته الخامسة والثلاثين

* * * * *

الفصل الثاني

مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية

مساهمة الاونكتاد ، في نطاق ولايته ، في التنمية القابلة للإدامة وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٧/٤٣ ، وفي متابعة قرار الجمعية العامة ١٨٦/٤٣ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٩/١٩٨٨

(البند ٧ (أ) من جدول الاعمال)

ذكر المدير ، المنسق لموارد برنامج التنمية ان الوثيقة TD/B/1199 هي محاولة أولى لدمج أهداف تتعلق بالتنمية القابلة للإدامة في برنامج عمل الامانة استجابة لقرارين بشأن البيئة والتنمية اتخذتهما الجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين . وهي تحدد ثلاثة ميادين ترى الامانة أنه يمكن لها أن تسهم فيها في ايجاد تفاهم دولي بشأن مفهوم التنمية القابلة للإدامة وهي : السلع الاساسية ؛ وقضايا التجارة المتصلة بالبيئة والمشاكل البيئية ؛ والكوارث في أقل البلدان نموا . وتتعلق مقترحات الامانة بمواضيع محددة تدخل بوضوح في إطار ولاية الاونكتاد وتستجيب لاشارات محددة في قراري الجمعية العامة . وهي تعكس أيضا التقييدات الشديدة التي تواجهها الامانة على صعيد الموارد .

وذكر المتحدث باسم المجموعة باء (الدانمرك) ان المشاكل البيئية ، التي أهملت في الماضي ، لا تزال تعالج على النحو غير الملائم . وقد ازداد القلق الدولي إزاء تدهور البيئة في الاعوام القليلة السابقة وأدى الى ادراج المشاكل البيئية في جدول الاعمال السياسي للمجتمع الدولي .

والمفروض في الاهداف الموضوعة للسياسات البيئية والانمائية ان تشتمل على ضمان النمو وتخفيف الفقر على أساس ثابت ، ومسؤولية انجازها ملقاة على عاتق البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء . وتقر المجموعة باء بالجهود المتزايدة التي تبذلها أجهزة الامم المتحدة ومنظماتها ، ولا سيما برنامج الامم المتحدة للبيئة ، سعيا إلى ايجاد حلول لمشاكل البيئة ، وهي تتفق مع الامين العام للاونكتاد في انه ينبغي أن ينظر إلى إسهام الاونكتاد على انه مسألة برنامج عمل أساسا . وينبغي دمج اهداف التنمية القابلة للإدامة في النهج الاساسي الذي يتبعه الاونكتاد في معالجة قضايا التجارة والتنمية .

وتعتقد الدول الاعضاء في المجموعة باء انه ينبغي للامين العام للاونكتاد : (أ) أن يحلل ماهية أثر التنمية القابلة للإدامة في قضايا التجارة والتنمية وكيفية إمكان دمج أهداف التنمية القابل للإدامة في عملية الإصلاح الهيكلي في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية ؛ (ب) أن يشرع في التحضير لاسهام الاونكتاد في العملية التحضيرية لمؤتمر عام ١٩٩٢ كما هو متوخى في قرار الجمعية العامة ١٩٦/٤٣ ؛ (ج) ان يقوم أثناء التحضير للمؤتمر الثاني المعني بأقل البلدان نموا بإيلاء عناية مناسبة للتنمية المطردة وإعداد دراسة عن التنمية القابلة للإدامة والسليمة بيئيا في أقل البلدان نموا بغية تحديد العوامل التي يمكن أن تعزز تخطيطها الاقتصادي على المديين المتوسط والطويل وقدراتها على إدارة المخاطر ؛ (د) وضع مقترحات للمساعدة التقنية بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي والوكالات الاخرى ذات الصلة ليمولها برنامج الامم المتحدة الإنمائي ومانحون آخرون .

وبالاضافة الى ذلك ، ينبغي أن يستعرض وأن يفحص كل من المجلس واللجان الرئيسية متابعة الاونكتاد لهذه المسائل . وينبغي للجنة السلع الاساسية ان تقوم ، في إطار ولايتها ، بتحليل هدف التنمية القابلة للإدامة فيما يتصل بالسلع الاساسية والتجارة فيها ، وأن تأخذ في الاعتبار الحاجة الى تنفيذ تدابير للحفاظ على البيئة ؛ وينبغي للجنة نقل التكنولوجيا أن تعمل ، في إطار ولايتها ، الى دراسة مسألة نقل تكنولوجيا البيئة والحاجة إلى مساعة تقنية من أجل تعزيز تنمية التكنولوجيا المؤدية الى التنمية القابلة للإدامة طويلة الاجل .

وأخيرا ، تأمل المجموعة باء في أن تسهم المناقشات الجارية في الدورة الحالية في وضع مبادئ توجيهية عملية وصريحة لعمل الاونكتاد بشأن التنمية القابلة للإدامة مستقبلا .

وذكر ممثل بولندا أن فكرة التنمية الايكولوجية التي طرحها برنامج الامم المتحدة للبيئة في أعقاب مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة البشرية والتي كانت لها في البداية دلالات سلبية قد أصبحت مقبولة على نطاق واسع . وأشار الى قرار الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ ، فأيد بقوة النُهج ذات التوجُه البيئي للتصدي لمشكلة مديونية البلدان النامية وغيرها من البلدان المثقلة بالديون . وقد أعد الاونكتاد ، في مرحلة مبكرة ، برنامج بحوث بشأن المشاكل المترابطة للتجارة والتنمية من منظور بيئي . وينبغي الاستمرار في متابعة هذا العمل .

ووافق على أنه ينبغي أن تركز مساهمة الاونكتاد في تنفيذ قراري الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ على السلع الاساسية ، وقضايا التجارة المتصلة بالبيئة ، والبيئة والكوارث في أقل البلدان نموا . وسوف يشتمل عمل الامانة بشأن المعايير البيئية واللوائح التي تنظم الواردات ، مثل إمكانية وضع حواجز غير تعريفية ، على المزيد من استخدام نظام معلومات تدابير الرقابة التجارية الذي يطبقه الاونكتاد . وينبغي أن ينفذ هذا العمل بالتعاون مع مجموعة الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (الغات) . وفضلا عن ذلك ، فإنه بالنظر الى ما يواجه من تحد لدى إجراء تغيير عميق في الهيكل الانتاجي وفي أنماط التنمية ، يتعين على الاونكتاد أن يدرج في أعماله المقبلة البحث في المشاكل الهيكلية الايكولوجية المترابطة .

وأكد على أن الحكومة البولندية الجديدة مهتمة اهتماما كبيرا بمسائل النقل الدولي لتكنولوجيا البيئة وبحماية البيئة في السياق الاعم للأمن الايكولوجي ، وأشار الى الاقتراح الذي قدمته حكومته الى الدورة الرابعة عشرة لمجلس إدارة برنامج الامم المتحدة للبيئة بشأن "عقد حماية البيئة ١٩٩١ - ٢٠٠٠" وكذلك الى الاقتراح الذي قدمه فوتشيس ياروزلسكي أثناء دورة الجمعية العامة الاربعين حول النقل الدولي الذي لا يعوقه عائق لتكنولوجيا البيئة .

وذكر ممثل الصين أن حكومته تعلق دائما أهمية كبيرة على المشاكل البيئية خصوصا عند وضع خطط تنميتها الاقتصادية . وقال إن البيئة الطبيعية السليمة تمثل إرثا مشتركا للبشرية يجب على كل الدول حمايته . وأوضح أن الفقر هو أهم أسباب التدهور البيئي وأن من شأن تفاقمه أن يؤدي الى زيادة حدة هذا التدهور .

ومضى قائلا إن الاونكتاد قد اضطلع في الماضي بعمل مفيد بشأن البيئة والتنمية ، ولكنه ينبغي له أن يفعل المزيد . وينبغي له ، في حدود ولايته ، أن يولي

اهتماما للمسائل البيئية فيما يتعلق بالسلع الاساسية ، والديون ، وأقل البلدان نموا . وأن يولي أيضا اهتماما خاصا للتدابير غير التعريفية التي تستخدم كذرائع لاغراض حمائية ، وأن يحاول تجميع المعلومات بصورة منهجية بشأن المسائل التجارية ذات الصلة بالبيئة .

وتابع كلامه قائلا إنه ينبغي للمجتمع الدولي ، خدمة للمصلحة المشتركة ولتأمين التنمية المستمرة لجميع الدول ، وخصوصا تنمية البلدان النامية ، أن يولي اهتماما كاملا لارتباط بعض العوامل ، مثل الانتاج الصناعي ، والسكان ، وتدفقات الموارد ، والديون ، والفجوة بين الاغنياء والفقراء ، بالمسائل البيئية والتنمية المستمرة . وقال إنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تقدم المساعدة للبلدان النامية وأن تخفف من الصعوبات التي تواجهها هذه البلدان في ايجاد حلول لمشاكلها البيئية الشديدة الوطأة أصلا . وينبغي للبلدان المتقدمة النمو ، أثناء قيامها بذلك ، أن تراعي آثار عملياتها الاستثمارية على البيئة الطبيعية للبلدان النامية . وفي هذا الخصوص ، قال إن ممارسة "مقايضات الدين بالطبيعة" قد اخذت تظهر في امريكا اللاتينية . وعلاوة على ذلك ، فقد ذكر ان بندا جديدا بشأن الديون والمسائل البيئية سيدرج للمرة الاولى في جدول أعمال مؤتمر قمة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة الذي سيعقد هذه السنة . وبالنظر الى التطورات الايجابية الاخيرة ، فإن الصين تأمل ان تكتسب مسألة البيئة والتنمية المستمرة المزيد من الاهمية .

وأعرب ممثل اسبانيا ، الذي تحدث نيابة عن الاتحاد الاقتصادي الاوروبي والدول الاعضاء فيه ، عن تأييده الكامل للتعليقات التي أبداها المتحدث باسم المجموعة باء والامين العام للاونكتاد بشأن التنمية المستمرة . وقال إن الاتحاد يوافق على أن العمل المرتقب للاونكتاد بشأن جوانب التنمية المستمرة ينبغي أن يصاغ بحيث يسهم في تحقيق أهداف برامج الاونكتاد القائمة وبحيث يدمج ضمن هذه البرامج .

ومضى قائلا إن الاتحاد الاقتصادي الاوروبي والدول الاعضاء فيه تعلق أهمية كبيرة على المسائل البيئية ليس على أساس اوروبي فحسب بل على أساس عالمي أيضا . وأوضح أنه تم توسيع الجزء ٣ من المعاهدة المؤسسة للاتحاد ، عملا بالقانون الاوروبي الموحد ، عن طريق ادراج باب سابع بعنوان "البيئة" وهذا ينص على أن عمل الاتحاد فيما يتعلق بالبيئة ينبغي أن يحفظ ويحمي ويحسن نوعية البيئة ؛ وأن يسهم في حماية الصحة البشرية وأن يكفل الاستخدام المتبصر والرشيد للموارد الطبيعية . ويجب أن يشكل اشتراط الحماية البيئية عنصرا من عناصر السياسات الاخرى للاتحاد .

وتابع كلامه قائلا إن المجلس الاوروبي لوزراء البيئة قرر في ٢ آذار/مارس ١٩٨٩ إنهاء إنتاج واستهلاك المركبات العضوية الكلورية الفلورية بحلول نهاية القرن . وينبغي أن يتم ذلك على مرحلتين يجري في الاولى منهما إنهاء نسبة لا تقل عن ٨٥ في المائة في أقرب وقت ممكن . وقد حبذ الاتحاد في هذا الصدد مراجعة بروتوكول مونتريال بشأن المواد التي تستنفد طبقة الأوزون (الدول الـ ١٢ الاعضاء في الاتحاد وفي اللجنة الاوروبية هي من بين الدول الـ ٣٤ الاطراف التي صدقت على البروتوكول) ، الذي ينص على إجراء تخفيض بنسبة ٥٠ في المائة فقط في إنتاج المركبات العضوية الكلورية الفلورية بحلول سنة ٢٠٠٠ . وفي ٧ آذار/مارس الماضي ، وافق مؤتمر "المحافظة على طبقة الأوزون" على أنه تنبغي مراجعة بروتوكول مونتريال وعلى ان سبل مساعدة البلدان النامية في القضاء على إنتاج واستهلاك المركبات العضوية الكلورية الفلورية ينبغي أن تكون سمة رئيسية من سمات هذه المراجعة . وقد لاحظ رئيس المؤتمر أن افكارا بناءة قد قدمت لمساعدة البلدان النامية في المهمة المذكورة اعلاه بطريقة لا تعرض نموها الاقتصادي للخطر . وأشير ايضا الى الإعلان المتعلق بالبيئة الذي صدر عن المجلس الاوروبي في رودس (٢ - ٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨) .

ومنذ بدء سريان القانون الاوروبي الموحد ، ما برحت البيئة تعتبر جزءا لا يتجزأ من جميع سياسات الاتحاد الاقتصادي الاوروبي . وقد اعربت جميع الدول الاطراف ، خلال مفاوضات لومي الجارية ، عن رغبتها في إعطاء الاهتمامات البيئية مكانة أكبر في مؤتمر لومي الرابع .

ومضى قائلا إن الاتحاد الاقتصادي الاوروبي ، ادراكا منه للصلة بين الكوارث الطبيعية والممارسات البيئية السيئة ونقص التنمية في اقل البلدان نموا ، قد وضع برنامج مكافحة التصحر وأنشأ صناديق للمعونة في حالات الطوارئ . وثمة دراسة حول هذا الموضوع يمكن أن تكون ذات فائدة عظيمة وهي دراسة اجراها الاونكتاد بالتعاون مع وكالات اخرى رئيسية تابعة للامم المتحدة ويمكن للاونكتاد أيضا ان يقدم مساهمة في بلوغ غايات وأهداف قرار الجمعية العامة ١٦٩/٤٢ الذي اعتبرت التسعينات بموجبه العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية .

وقال ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة إن ما يدعو إلى القلق ان البند ٧ (أ) قد استقطع من البند ٣ (ب) وافرد كبند مستقل في حين ان البندين وثيقا الصلة .

وأضاف قائلا إن حكومته تشاطر بالكامل ما يبديه المجتمع الدولي من اهتمامات إزاء التلوث والتدهور البيئيين وإنها عازمة على أن تبذل قصارى جهدها لحفظ وتحسين البيئة الطبيعية ضمن الموارد المحدودة المتاحة لبلد يبلغ دخل الفرد فيه ٨٠ سنتا امريكيا في اليوم .

وتساءل عما إذا كان قد تم إجراء أي تقييم للموارد الإضافية اللازمة لمعالجة التلوث البيئي ولضمان ان يصبح حفظ البيئة عنصرا دائما في جميع انماط انتاج السلع والخدمات . واوضح ان ما هو أهم من ذلك ان وفده يشعر بالقلق فعلا إزاء الكيفية التي سيتم بها تأمين هذه الموارد الاضافية . فمن المفترض في البلدان الصناعية ان توفر السوق هذه الموارد عن طريق اجراء تعديل مقابل في الاسعار . وبالنظر الى ان البلدان المعتمدة على السلع الاساسية تظل تحت رحمة التقلبات السوقية كما تظل عرضة لمعدلات التبادل التجاري المتردية ، فإن هذه البلدان ستتحمل عبء حماية البيئة على المستوى العالمي .

وفيما يتعلق باقتصادها المحلي ، ستكون هذه البلدان مضطرة لمواجهة المشكلة المستعصية المتمثلة في تأمين الطاقة من أجل البقاء مع السعي في الوقت نفسه الى تأمين نظام لدعم الحياة في المستقبل عن طريق المحافظة على الاشجار والغابات . وفي هذه الاثناء ، تصبح سواحل هذه البلدان ملوثة على نحو متزايد نتيجة للتصريف العشوائي للنفايات من قبل السفن التي تستخدم مياهها . وعندما تجري مطالبة شركات النقل البحري بدفع تعويضات ، فإنها تهدد بالتوقف عن العمل او برفع اجور الشحن . ومن الحتمي ان يترتب على ذلك ارتفاع في اسعار الواردات وانخفاض في حصائل الصادرات . وسواء فيما يتعلق بتجارة البضائع او بتجارة الخدمات ، يظل من الممكن القاء العبء على الفقراء عن طريق مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات .

وذكر المتحدث باسم المجموعة دال (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) أن السنوات الاخيرة قد شهدت زيادة لم يسبق لها مثيل في الترابط بين البلدان ، وظهور تكنولوجيا جديدة ، وتفككا في الهياكل التقليدية للاقتصاد العالمي ، وظهور مرحلة جديدة من التدويل . وقد بات على العالم الآن ان يتكيف مع فكرة الترابط الايكولوجي المتزايد . وأوضح أن إدراك حقيقة أن التصنيع الذي ينفذ بالطرق التقليدية يمكن ان يفضي الى كوارث ايكولوجية وأن المشاكل البيئية يمكن ان تترك اثرا خطيرا على الامن الدولي هو امر يعمق مشاعر القلق على مستقبل البشرية . وقال ان العالم يواجه الآن مشكلة ما يسمى ب "اللاجئين الايكولوجيين" وأن عمليات التصحر وإزالة الغابات قد اسفرت عن تحركات سكانية واسعة النطاق .

وتابع كلامه قائلا إن بلدان المجموعة دال تدرك وجود تهديد حقيقي للتنمية ، وانه ينبغي للمجتمع الدولي ان ينسق جهوده الرامية الى المحافظة على الموارد الاساسية لهذا الكوكب . وأوضح أن مكافحة المشاكل الايكولوجية تتطلب تغييرا في طرق التفكير وأنماط التشغيل التقليدية ، وانه يلزم ان يكون هناك تفكير سياسي جديد . وفي هذا السياق يتعين إيلاء الاعتبار لقراري الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٩/١٩٨٨ وكذلك لوثيقة الدول الاطراف في معاهدة وارسو "تأثير سباق التسلح في البيئة الطبيعية وجوانب اخرى في الامن الايكولوجي" وقد دعا الرئيس غورباتشوف ، في كلمته أمام الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة ، الى تعزيز دور الامم المتحدة في تنظيم عمل دفاعي جماعي ضد المخاطر الايكولوجية وإنشاء آلية دولية لحل المشاكل البيئية . وينبغي للاونكتاد ان يسهم ، في حدود ولايته ، في دراسة العلاقة بين البيئة والتنمية . ومضى قائلا إن المجموعة دال توافق عموما على الاستنتاجات الواردة في الوثيقة TD/B/1199 وخاصة ما تعلق بالإعداد لمؤتمر ١٩٩٠ الخاص بأقل البلدان نموا وترحب بمساهمة الاونكتاد في معالجة المسائل البيئية . وقال إنه ينبغي للاونكتاد أن يسهم بنشاط في التحضير للمؤتمر القادم الذي سيعقد في عام ١٩٩٢ بشأن مشاكل البيئة . ويمكن الحصول على الموارد الإضافية اللازمة لتحسين البيئة من الموارد التي يفرج عنها نتيجة لعملية نزع السلاح .

وقال ممثل كندا إنه يؤيد بالكامل الآراء التي أعرب عنها المتحدث باسم المجموعة باء ، وشدد على انه لا يمكن السماح باستمرار القيود التي يجري فرضها على عملية التنمية مع ما يصحب ذلك من ارتفاع في مستوى التدهور البيئي . وقال إن كندا ما برحت منذ مدة طويلة مهتمة بصفة خاصة بالعلاقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية . وأوضح انه بالنظر الى ان بلده يشغل ثاني أكبر مساحة من اراضي المعمورة وان لديه أطول ساحل يمتد على حدود ثلاثة محيطات ، فإنه احد المؤيدين الرئيسيين للمؤتمر المقبل الذي سيعقد في عام ١٩٩٢ بشأن البيئة والتنمية والذي يشكل علامة مميزة بالنسبة للمجتمع الدولي فيما يتعلق بالمسائل البيئية .

وأضاف قائلا إن كندا تعمل بنشاط على عدد من الجبهات الاخرى وهي مؤتمر تورونتو حول التغير الجوي ، وبروتوكول مونتريال بشأن طبقة الاوزون ، واجتماع اوتاوا الحديث جدا للخبراء القانونيين وخبراء السياسة العامة بشأن المسائل الجوية ، وكلها تعزز المداولات الدولية بشأن التنمية المستمرة . وفي هذا الخصوص ، قال إن كندا تؤيد بالكامل تقرير لجنة برونتلاند . وأوضح انه لم يعد من الممكن اعتبار مفهوم التنمية المستمرة مجرد مفهوم بل يجب دمجه في اولويات جميع الدول

ويجب ان يصبح عاملا اساسيا في عملية صنع القرار فيها بصرف النظر عن مستوى تنميتها . ومن اجل بلوغ هذا الهدف ينبغي بذل كل جهد في هذه الدورة لتوجيه أعمال الاونكتاد المقبلة في هذا المجال .

وتحدث ممثل النرويج باسم بلدان الشمال الاوروبي (الدانمرك والسويد وفنلندا والنرويج) مؤيدا الاراء التي اعربت عنها المجموعة باء ، وقال إن بلدان الشمال الاوروبي تتوقع ان يبذل الاونكتاد أقصى جهده للمساهمة في تحقيق تنمية مطردة . وينبغي ان ينظر الى هذا الهدف من جانب جميع البلدان وليس من جانب البلدان النامية فحسب بوصفه وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي وتخفيف وطأة الفقر على اساس مطرد .

وقال الممثل إن مساهمة الاونكتاد في متابعة قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالبيئة والتنمية ينبغي أن تكون اوسع نطاقا من المساهمة المبينة في الوثيقة TD/B/1199 . وينبغي للاونكتاد ان يسعى لتوضيح كيف يمكن دمج التنمية المطردة في منهجه الاساسي إزاء قضايا التنمية وينبغي له أن يحدد ما يحتمل ان يظهر من تقييدات ، وكذلك التدابير التصحيحية التي يتعين تنفيذها على الصعيد الوطني والاقليمي والدولي . ومن ثم ، وحسبما ذكر الامين العام للاونكتاد ، من الضروري وضع برنامج عمل في الدورة الراهنة للمجلس من أجل الاعمال المقبلة للاونكتاد في هذا المجال ، وتحديد اتجاه حكومي دولي إزاء هذه الاعمال .

وقال إن بلدان الشمال الاوروبي ترى أنه ينبغي ألا تتخلف الالية الحكومية الدولية للاونكتاد عن تقديم مساهمتها في معالجة بنود محددة في مجال تلقي كفاءة الاونكتاد فيه اعترافا وتقديرا دوليين . وقال إنه إذا لم تغتنم هذه الفرصة ، فقد لا تتاح للاونكتاد فرصة أخرى ليشارك فيما سيصبح أولوية في جدول أعمال المداولات الدولية المقبلة .

وذكر ممثل النمسا أنه لئن كان يتفق مع تقييم الامين العام للمزايا الافضل لمفهوم التنمية المطردة ، فإنه يرى أنه ينبغي عدم إغفال جانبين أساسيين هما : عدم القدرة على التنبؤ بالتنمية ، وتكاليف التنمية التي يمكن تفاديها .

إذ لا يمكن التنبؤ بالتنمية وبالاثار البيئية المترتبة عليها . فلا يستطيع احد أن يتنبأ بظواهر مثل الامطار الحمضية أو نفاد طبقة الاوزون كما أن اسبابها ونتائجها لا تزال غير معروفة . ويعني هذا أن أدوات التنبؤ ، على اهميتها ، ينبغي

أن ترافقها أدوات تتيح اتخاذ تدابير سريعة وفعالة لعلاج الآثار الضارة بالبيئة قبل أن تكتسب أبعادا أكبر . وقال إن النقطة الثانية تقود إلى رأي مؤداه أنه حيث أن جميع البلدان لا تتقدم بنفس الوتيرة ، وإنما بالاحرى تدخل مراحل تنميتها في أوقات مختلفة ، فإن البلدان التي تتعثر في الخلف ينبغي أن تحاول تفادي الآثار السلبية التي تبين أنها متصلة بتكنولوجيات معينة . وينبغي لهذه البلدان ان تجنب سكانها تأثير هذه الاخطاء بدلا من الاستسلام لإغراء مجرد تقليد البلدان الاكثر تقدما . وأضاف أن من يدخل مجالا معينا من مجالات التنمية يتعين عليه أن يختار بين التكنولوجيات المتاحة . ولذا فإن هذا الاختيار ينبغي أن يتم مع أخذ المخاطر والاخطار المعروفة التي ينطوي عليها في كامل الاعتبار .

وقال إنه يمكن بالتأكيد ، ومن نواح شتى ، التشكك في هذه الملاحظات ذات الطبيعة التكهنية . إلا أن وفد النمسا يأمل أن تقدم غذاء إضافيا للفكر في مناقشة تعتبر حتمية نظرا للاحتياجات والشواغل المشتركة للجنس البشري .

وفي الجلسة ٧٤٦ عرض المتحدث باسم المجموعة باء (الدانمرك) مشروع القرار TD/B/L.854 المعنون "مساهمة الاونكتاد في التنمية القابلة للإدامة" .

ورد ممثل النمسا على ممثل نيكاراغوا الذي كان قد طلب منه التوسع في شرح مفهوم "التنمية الواجب تجنبها" ، فقال إن البلدان التي دخلت مراحل التنمية بعد غيرها من البلدان قادرة على أن تختار من بين تكنولوجيات مختلفة ، وهي بناء على ذلك في مركز مؤات .

وأضاف قائلا إن "التنمية الواجب تجنبها" يمكن تعريفها بأنها كل تنمية تقود المجتمع في اتجاه مخالف لنظام قيم هذا المجتمع . ولا يمكن حصر مفهوم "التنمية القابلة للإدامة" في اعتبارات ايكولوجية ولكن يجب أن تشمل عوامل مثل اصلاح التنظيم الاجتماعي ، والتقاليد الثقافية ، والمعتقدات الدينية والفلسفية ، بل وحتى أبسط عادات المأكل والملبس والسكن . وهكذا فإن دفع التنمية في اتجاه يهمل هذه العوامل يمكن أن ينجم عنه انهيار النظام الاجتماعي بأكمله أو ، على الاقل أداء غير مرض . وفي حين أظهرت البشرية قدرة فائقة على التكيف وفق التغيرات في بيئتها الطبيعية ، فإنها أبت إباء شديدا في نفس الوقت قبول أنظمة التنظيم الاجتماعي المفروضة فرضا . ومن ثم فإن التنمية تتطلب مقوما أساسيا هو الحرية . ولابد للتنمية ، لتكون قابلة للإدامة على مدى فترة طويلة من الزمن ، من أن تكون مقبولة على نطاق واسع من الشعب .

وقال المتحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ (غواتيمالا) انه وان كان مفهوم "التنمية القابلة للإدامة" قد كرسته قرارات صادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه مطمحا من مطامح المجتمع الدولي باكمله ، فإن الهيئة المختصة على صعيد منظومة الامم المتحدة والمكلفة بالمسؤولية الاولى عن معالجة مسائل البيئة هي برنامج الامم المتحدة للبيئة . لذلك ، ومع احترام ما يدعو اليه قرارا الجمعية العامة ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ ، لا ينبغي للاونكتاد أن يقوم بأنشطة في ميدان البيئة يكون هناك ازدواج بينها وبين ما تركز عليه مختلف الهيئات أو تضعف ذلك التركيز أو تبدد موارد الامم المتحدة المحدودة . وقال إن دور الاونكتاد الاولي هو ولايته المركزية في مجالي التجارة والتنمية الاقتصادية عموما ، التي هي شغل مجموعة الـ ٧٧ الشاغل .

وأردف قائلا إن البلدان النامية منشغلة أيضا وواعية بالحاجة الى حماية وتحسين وصيانة البيئة الوطنية . وما انفكت الجهود تبذل على الرغم من البيئة الاقتصادية غير المواتية . ويجب أن تتحمل البلدان المتقدمة النمو ، التي خلقت الجزء الاكبر من المشاكل البيئية العالمية ، المسؤولية الاساسية عن تدهور البيئة . وأشار إلى أن رئيسة وزراء المملكة المتحدة قالت في المؤتمر الدولي المعني بطبقة الاوزون "إن من الفظاعة بمكان أن تتوقع البلدان التي تطورت صناعيا ، والتي تسببت في الجزء الاكبر من المشاكل ، من البلدان الاخرى دفع الثمن على حساب آمال ورفاه شعوبها" .

واسترسل قائلا إن العوامل الرئيسية التي تعرقل جهود البلدان النامية لحماية مواردها الطبيعية وبيئتها تتمثل في مشاكل الديون غير المسددة التي لم يسبق لها مثيل ، والنقل السلبي للموارد ، وهبوط حصائل الصادرات ، وندرة الموارد ، والقيود المفروضة على اكتساب التكنولوجيا وتوسيعها . والبلدان النامية تواجه بالفعل وضعا حرجا تسوده المشروطية والمشروطية المتبادلة من قبل الوكالات المتعددة الاطراف والبلدان الدائنة . ولقد قبلت هذه البلدان القيام بعمليات تكيف هيكلي وفي مجال السياسيات تتصف بالصرامة وذلك مقابل تكلفة اجتماعية واقتصادية هائلة . ومن شأن أية مشروطية جديدة مهيمنة باسم البيئة أن تشلّ قدراتها التي استغلت الى أقصاها لايجاد الموارد الانمائية التي تحتاج اليها أشد الحاجة . وبناء على ذلك يجب ألا يؤدي التعاون الدولي الى مشروطية جديدة تربط الموارد الانمائية من جهة بالتدابير البيئية من جهة أخرى ، وإنما يجب أن يدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل حماية بيئتها وفقا لاولوياتها وبرامجها الوطنية .

وتعتقد مجموعة الـ ٧٧ اعتقادا راسخا أن حماية البيئة العالمية حماية فعالة لا تتيسر إلا عن طريق تحسين الوضع العام للاقتصاد العالمي بطريقة من شأنها أن تؤدي الى تنمية ونمو البلدان النامية . ويجب التأكيد بشكل خاص على تحسين التعاون والدعم على المستويين الدولي والاقليمي للتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية ، مع إيلاء عناية خاصة للمشاكل التي تواجهها أقل البلدان نموا ، والبلدان النامية الجزرية وغير الساحلية .

ويجب أن تركز مساهمة الاونكتاد ، في إطار ولايته ، في ميدان البيئة والتنمية على ما يلي :

'١' مسائل محددة تتعلق بالسياسات والتشريعات والتنظيمات ذات الصلة بالبيئة والمعتمدة في البلدان المتقدمة النمو ؛

'٢' يجب أن تواصل الامانة ، في سياق برنامج عملها بشأن أقل البلدان نموا ، أنشطتها الجارية فيما يتصل بالبيئة والتنمية ، وخاصة في الاعمال التحضيرية لمؤتمر باريس لعام ١٩٩٠ ؛

'٣' يمكن أن يُطلب من الامين العام أن يقترح اجراءات محددة من جانب البلدان المتقدمة النمو والاونكتاد لتعزيز التعاون التقني مع البلدان النامية لتمكينها من تطوير وتعزيز قدرتها على تعيين مشاكل البيئة وتحليلها ورصدها ودرئها وإدارتها طبقا لخططها وأولوياتها وأهدافها الانمائية الوطنية ، كما هو مشار اليه في الفقرة ١٥ من قرار الجمعية العامة ١٨٧/٤٣ ؛

'٤' يمكن أن يطلب من الامين العام عقد اجتماع سنوي أثناء دورات المجلس تعلن فيه البلدان الصناعية عن تبرعات والتزامات مالية محددة لتوفير موارد مالية اضافية لمساعدة البلدان النامية في مهمتها ، كما هو مطلوب في الفقرة ١٤ من قرار الجمعية العامة ١٨٧/٤٣ ؛

'٥' يمكن أن يطلب من الامين العام ، عملا بالقرارين ؛ أن يسرد في تقريره مختلف الانشطة التي تقوم بها الامانة والواردة في الفقرات ٧ و ٨ و ٩ من الوثيقة TD/B/1199 .

وقالت ممثلة لبنان ان بلدها يواجه صعوبات خطيرة في مجال البيئة لها صلة بالاتجار في المواد والنفايات السامة والخطرة . وقالت إن جزءا من النقل الدولي للمواد والنفايات السامة والخطرة يتم مخالفة للتشريع الوطني القائم وللصكوك القانونية الدولية ذات الصلة ، على نحو يضر بالبيئة وبالصحة العامة في جميع البلدان ، وخاصة منها البلدان النامية .

وأضافت قائلة ان وفدها يعتقد أنه لا يمكن حل مشاكل البيئة الخطيرة الناشئة في البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء بدون قيام تعاون كاف فيما بين أعضاء المجتمع الدولي ، وانه لا بد من اتخاذ تدابير بهذا الخصوص . وبالاضافة الى ذلك يجب ألا تؤدي التنمية القابلة للإدامة الى أي شكل جديد من أشكال "المشروطية" ، ولكن يجب أن تكون مكملة للجهود الوطنية والاقليمية في مساعدة البلدان النامية على حماية وصيانة بيئتها . وبهذا الخصوص ، يجب تفادي الازدواجية والتداخل في أنشطة هيئات الامم المتحدة .

وقال ممثل بنغلاديش ان التنمية القابلة للإدامة تشمل مسائل مترابطة عديدة مثل الثروات الطبيعية المحلية ، وصيانة الموارد الطبيعية واستغلالها الحكيم ، والصلة التي تربط بين الفقر وتدهور البيئة ، والثورة الخضراء ، واستخدام الاسمدة الكيميائية ومبيدات الحشرات ومبيدات الأعشاب ، الخ ... وتصدير السلع المحظورة محليا ، وإلقاء النفايات الخطرة ، وتأثير برامج التكيف الهيكلي ، وتدفقات الموارد الى الخارج ، والوصول الى التكنولوجيات والأسواق اللازمة . وأضاف قائلا انه يجب أن تكون مسائل الكوارث الطبيعية المتكررة مثل الفيضانات ، والاعاصير ، وارتفاع المد ، الخ ، التي تمس بشكل خاص أقل البلدان نموا ، من بين شواغل المجتمع الدولي الرئيسية ، وذلك لأن هذه البلدان تملك أضعف قدرة على تحمل صدمة الكوارث الطبيعية المتكررة .

وأضاف قائلا إن العالم يواجه جبر الخسائر التي تسببها الكوارث الطبيعية والمضي في نفس الوقت بخطى مقبولة في التنمية . ولا يسع المجتمع الدولي ولا بنغلاديش مشاهدة الملايين من الدولارات تجرفها المياه في غضون أيام محبطة جهودهما الانمائية . وقال إن وفده يعتقد اعتقادا راسخا أن الانسان قد ساهم في التغيرات الخطيرة المؤدية إلى الكوارث الايكولوجية . ولقد توقع العلماء احتمال اختلال كامل التوازن الايكولوجي للعالم . وإذا استمرت التغيرات المناخية والبيئية بلا هوادة ، فإن العديد من البلدان الساحلية المنخفضة سوف تغمرها البحار .

وبالنسبة لبنغلاديش ، كانت فيضانات عام ١٩٨٨ أشد الفيضانات عنفا ورعبا يذكرها الانسان . ولقد حذر خبراء بارزون من أن بنغلاديش قد تتعرض لفيضانات متكررة كل عام بسبب اختلال التوازن البيئي الذي حدث بالفعل . والبلد ضحية كوارث ايكولوجية عامة يتعذر عليه التحكم فيها وبناء على ذلك فإنه يجب اعتبار مثل هذه النكبات الطبيعية مشكلة بيئية للعالم بأكمله . والواقع أن للمجتمع الدولي ، في تحقيق أهداف "التنمية القابلة للإدامة" ، دورا أساسيا يلعبه في التخفيف من أثر الكوارث البيئية المدمر .

وقال إنه يوافق الأمين العام في أن المشاكل البيئية في البلدان النامية - مثل نفاذ الموارد ، وإتلاف الغابات ، وتآكل التربة ، والفيضانات ، والتصحر ، والتلوث ، وظروف العيش غير الصحية ، والنفايات السامة - لا يمكن حلها إلا في سياق أهداف وطنية للنمو والتنمية ، وليس من خلال معايير أو شروط تفرض من الخارج .

وركزت ممثلة <u>ترينيداد وتوباغو</u> على الشواغل المحددة للدول النامية الجزرية الصغيرة مثل ترينيداد وتوباغو . وأشارت إلى قرار آخر من قرارات الجمعية العامة - هو القرار ١٨٩/٤٣ - الذي حثت الجمعية فيه الأونكتاد على "أن يعزز دوره بوصفه مركز تنسيق للإجراءات المحددة المتخذة على الصعيد العالمي لصالح البلدان الجزرية النامية ، وأن يؤدي دور العامل الحفاز في هذا الصدد" ، فأكدت أن هذه البلدان لها نظم ايكولوجية هشة للغاية . وترينيداد وتوباغو مضطرة لأن تكافح الآثار السلبية لتدهور البيئة على تنميتها الاقتصادية : وحيث كانت لتدابير إتلاف الغابات التي تتخذ دون أي تخطيط آثار سلبية على الحيوانات والأحواض المائية أدت إلى زيادة الفيضانات ، ونفاد مصائد الأسماك ، وألحقت أضرارا لا يمكن تعويضها بالشعاب المرجانية ، الخ . وبهذا الخصوص يمكن أن تشجع الأمانة التعاون داخل المنطقة ، الذي يمكن أداؤه هو الآخر ، في سياق دولي .

والتنمية القابلة للإدامة تتجاوز إلى حد بعيد حفظ البيئة . وهي تعني زيادة في تكاليف النمو الاقتصادية ، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية . وهي تضع العالم النامي وجها لوجه أمام نتائج سياسات البلدان المتقدمة النمو السابقة التي أسيء توجيهها أو الدالة على اللامبالاة ، في أثناء معالجتها للموارد البيئية لصالح تنميتها الخاصة . والبلدان المتقدمة النمو تفرض في نفس الوقت على البلدان النامية ضرورة تقاسم المسؤولية .

وبهذا الخصوص فإن البلدان النامية تواجه بالفعل ارتفاع تكاليف التمويل الانمائي في الاسواق الدولية ، والارتفاع المطرد في تكاليف البحث والتطوير في مجال التكنولوجيات البديلة لصيانة البيئة ، وتواجه استمرار انخفاض تدفقات المساعدة التساهلية ، كما أنها قلقة جدا إزاء التكاليف المقنّعة للتنمية التي تفرض على صادراتها نحو البلدان المتقدمة النمو في حين أن هذه البلدان ، تحت ستار حفظ البيئة ، تتخذ تدابير حمائية تؤدي إلى زيادة تدهور معدلات التبادل التجاري .

ولاحظ ممثل الارجنتين ان القرارات التي اتخذت في الدورة الثانية والاربعين للجمعية العامة قد أقرت بأن عدم تناسب عبء المديونية ، وتزايد الحمائية في البلدان المتقدمة النمو ، وعدم كفاية التدفقات المالية الى البلدان النامية تضر ، الى جانب عوامل أخرى ، باحتمالات التنمية في البلدان النامية وتسهم في تدهور البيئة . وقال إن الحل لتدهور البيئة هو توفير بيئة اقتصادية دولية تؤدي إلى تنمية أسرع للبلدان النامية .

وينبغي للأونكتاد ألا يحاول تكرار النقاش الحكومي الدولي بشأن التنمية المطردة الذي يدور في برنامج الامم المتحدة للبيئة ، أو في المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو في الجمعية العامة . إذ يتعلق الامر بالنسبة للأونكتاد ببرنامج عمل يجب أن ينظر فيه في إطار البرامج القائمة ذات الصلة ، وبصفة أساسية في إطار أنشطة الأمانة . وينبغي للأمانة ألا تشرع في عمل بشأن التنمية المطردة على حساب البرامج القائمة . فهذا سيتطلب موارد اضافية ، وفقا لما تنص عليه قرارات الجمعية العامة ١٨٤/٤٢ و ١٨٧/٤٢ و ١٩٦/٤٣ . وينبغي أن تكون مساهمة الأونكتاد في حدود ولايته والمتطلبات المحددة الواردة في قرارات الجمعية العامة ، ولاسيما تلك الواردة في القرار ١٨٦/٤٢ .

ويمكن للأمانة أن تدرج معلومات تفصيلية عن التدابير غير التعريفية ذات الطابع البيئي في تقريرها السنوي عن الحمائية والتكيف الهيكلي . وينبغي لها أن تواصل الاهتمام بمشاكل التنمية المطردة فيما يتعلق بأقل البلدان نموا ، ولاسيما في الاعمال التحضيرية لمؤتمر باريس لعام ١٩٩٠ . ويمكن مستقبلا استكشاف وسائل لادماج الاعتبارات المتعلقة بالتنمية المطردة في سياق السلع الاساسية ، ولكن دون ازدواجية مع أنشطة برنامج الامم المتحدة للبيئة ، أو منظمة الفاو أو مختلف المنظمات السلعية . وأخيرا ، ينبغي أن تأخذ الأمانة التنمية المطردة في الاعتبار في برامجها

الجارية للمساعدة التقنية . وسيتطلب ذلك تمويلا اضافيا من خارج الميزانية وينبغي الا يشكل هذا ازدواجا مع المساعدة التقنية التي توفرها عناصر أخرى في منظومة الامم المتحدة .

ولاحظ ممثل البرازيل ان الحالة الاقتصادية والمالية في العالم تكاد لا تؤدي الى تنمية البلدان النامية وبالتالي فهي تشكل حاجزا أمام الحل الشامل للمشاكل البيئية العالمية ، وأن الظروف المعيشية السيئة والصعوبات الاقتصادية الخارجية تكمن وراء المشاكل البيئية في البلدان النامية . كما أن برامج التكيف الهيكلي التي شرعت فيها البلدان النامية المدينة تقتضي نموا دائما في الصادرات لتوليد نقد أجنبي ، وهي بالتالي تمارس ضغوطا اضافية على بيئتها .

وقال إن البرازيل قامت دائما بدور ايجابي ونشط في الحوار الدولي بشأن المسائل البيئية وعرضت استضافة المؤتمر الدولي المعني بالبيئة الذي سيعقد عام ١٩٩٢ . وفيما يتعلق بالتعاون الدولي بشأن شؤون البيئة ، ذكر انه ينبغي للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف أن تسهم بموارد اضافية في برامج حماية البيئة في البلدان النامية ، وأن تنشئ مرافق جديدة لهذا الغرض ، دون أن تحاول استحداث شروط جديدة . وينبغي أن توفر البلدان المتقدمة النمو موارد اضافية لحماية البيئة لانها هي التي أحدثت وما زالت تحدث أضرارا بالغة في التوازن الايكولوجي العالمي بادخالها أنماطا غير منظمة من الاستهلاك واساءتها استخدام الموارد . وبالتالي يتعين عليها أن تتحمل التكاليف والمسؤولية الرئيسية عن معالجة المشاكل البيئية التي يعاني منها العالم اليوم .

وينبغي أن يركز عمل الأونكتاد في ميدان البيئة على التشريعات واللوائح التي تعتمد في البلدان المتقدمة النمو على أسس بيئية يمكن لها أن تشكل حواجز تجارية أمام صادرات البلدان النامية . ولم يحدث أبدا أن قدم الاقتراح الوارد في الفقرة ١٨ من الوثيقة TD/B/1199 رسميا الى المنظمة الدولية للاخشاب الاستوائية ، وينبغي الا تناقش المسائل التي تقع في نطاق الاتفاق الدولي للاخشاب الاستوائية إلا داخل تلك المنظمة .

ولاحظ ممثل تونس أن هناك اتجاها متناميا الى الربط بين تدهور البيئة والبلدان النامية ، رغم أن الضرر المباشر أو غير المباشر الذي ألحقته البلدان المتقدمة النمو بالنظام الايكولوجي أشد تدميرا وأقل تبريرا . وكثيرا ما يعزى تدهور

البيئة في البلدان النامية الى الفقر المدقع . وليس مما يثير الدهشة ، وقد ضعفت البلدان النامية بسبب القيود التي تفرضها عليها برامج التكيف الهيكلي وخدمة الديون الباهظة ، أن تولي تلك البلدان للمشاكل البيئية أولوية دنيا . وتفضي الاسعار السلعية المستقرة والمجزية إلى تهيئة بيئة أفضل للنمو . وقد اتخذت تونس بالفعل تدابير ترمي إلى التوفيق بين التنمية والبيئة .

وينبغي ألا تفرض حماية البيئة بأي حال أعباء جديدة على البلدان النامية أو أن تتحول إلى مشروطية جديدة وتستخدم كذريعة لشكل آخر من الحمائية . وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تساعد البلدان النامية على التنبؤ بالمشاكل الايكولوجية لديها ، وليس من المقبول بالمرة أن يستبدل تمويل التنمية بالموارد المستخدمة لهذا الغرض .

أما عن دور الاونكتاد ، فإن برنامج الامم المتحدة للبيئة هو المحفل الملائم لمعالجة مسائل البيئة ، وفي وسع الاونكتاد أن يقدم مساهمته فيه على ضوء قراري الامم المتحدة ١٨٦/٤٢ و ١٨٧/٤٢ . وتستحق المقترحات الواردة في الوثيقة TD/B/1199 عناية متأنية . وينبغي استخدام أموال من خارج الميزانية لتمويل أنشطة الاونكتاد في هذا الشأن .

وقال ممثل كوت ديفوار إن حكومته تدرك تماما تردي البيئة مما يشكك في مدنية تقوم على خرافة النمو الاقتصادي .

ولقد وضعت كوت ديفوار استراتيجية وطنية لحماية البيئة على مدى السنوات العشر الماضية ، وتؤيد تماما التدابير الدولية الواقعية التي يتعين اتخاذها إزاء خطر تردي البيئة . واشتراك رئيس كوت ديفوار في الاجتماع الاخير الذي ضم ٢٤ رئيس دولة وحكومة في لاهاي . على أنه ينبغي عدم استخدام هذه التدابير كذريعة لفرض مشروطية جديدة على البلدان النامية ، الامر الذي قد يضر جهودها الرامية الى النهوض باقتصاداتها ويضر بمستقبل سكانها .

وقد جاء في المنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها أن الفقر والمديونية والهبوط المطرد لاسعار السلع الاولية هي أهم أسباب التردي البيئي في بلدان العالم الثالث . وهكذا يتضح أن الكفاح ضد إزالة الغابات والتصحر والتلوث يعني بالضرورة وجوب تطبيق تدابير ملموسة وعاجلة للتعجيل بالنمو الاقتصادي ، وتحسين العائد من

صادرات البلدان النامية ، ووصول سكانها إلى الموارد . ولا يمكن لقوى السوق أن تقدم حلا مناسبا لهذه المشكلة . ولقد صيغت مقترحات أمانة الأونكتاد صياغة مناسبة في الفقرات ١٣ إلى ١٨ في الوثيقة TD/B/1199 . إلا أنه تعثرت فيما يبدو وللأسف محاولة إضافة بند عن حماية البيئة في جداول أعمال بعض لجان الأونكتاد الرئيسية ، باعتبار أن الهيئة الوحيدة المختصة بهذه المسائل هي برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، في انتظار متابعة اجتماع لاهاي .

- - - - -